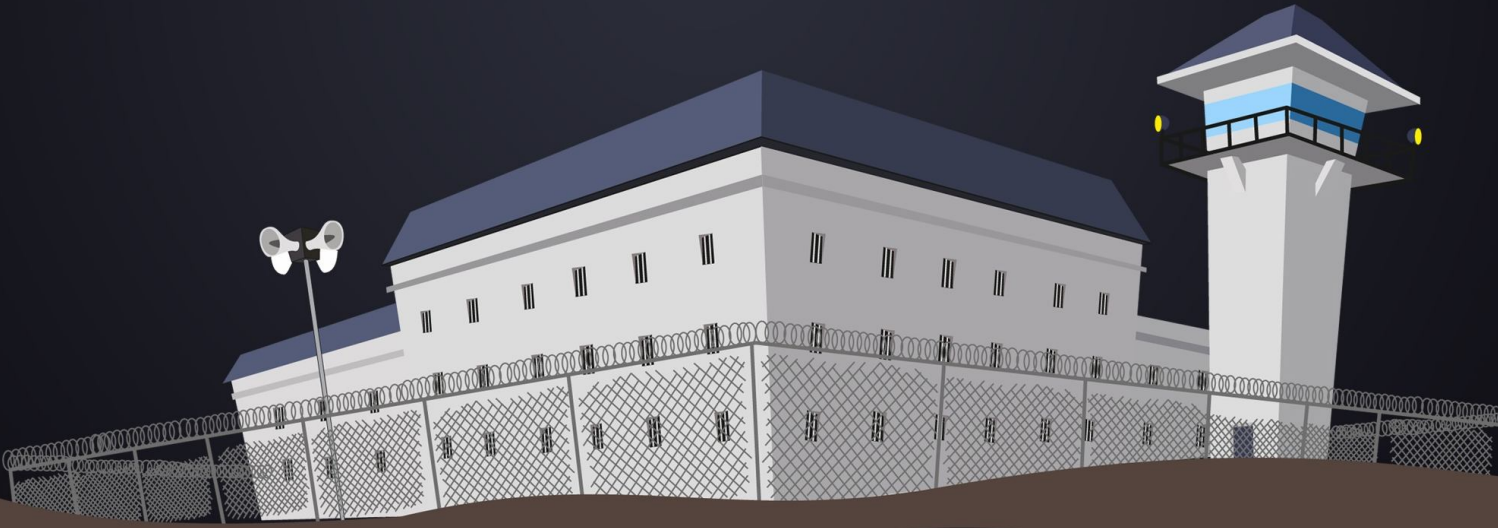


سجن 992 شديد الحراسة
سجن العقرب
أغلقوا المقبرة



مركز هردو
لدعم التعبير الرقمي
HRDO CENTER
To Support the Digital Expression

سجن ٩٩٢ شديد الحراسة

سجن العقرب

أغلقوا المقبرة

مركز هردو لدعم التعبير الرقمي
To Support the Digital Expression

Cairo - 2018

سجن ٩٩٢ شديد الحراسة
سجن العقرب
أغلقوا المقبرة



مركز هردو لدعم التعبير الرقمي
To Support the Digital Expression

cairo - 2018

www.hrdoegypt.org
info@hrdoegypt.org



مركز هردو مع حق الجمهور في المعرفة وتداول المعلومات
إصدارات المركز منشور [برخصة المشاع الإبداعي المنسوب للمصدر - لغير الأغراض الربحية، الإصدار ٣.٠](#)
[غير الموطنة](#)

المحتويات

٥	مقدمة
٧	تاريخ سجن العقرب
٨	حقوق السجين في الدستور والقوانين المصرية
١٠	الخطاب الرسمي للدولة المصرية فيما يتعلق بسجن العقرب
١١	روايات القمع اليومية
١٣	نضال أهالي المعتقلين
١٥	قضية غلق سجن العقرب
١٦	خاتمة
١٧	مصادر

مقدمة

في العام ٢٠١٦ أصدرت منظمة هيومن رايتس ووتش تقريراً حول سجن العقرب في مصر ، قالت المنظمة في التقرير إن السجناء في أكثر السجون المصرية المعروفة بسوء السمعة يعاملون معاملة سيئة ويعذبون بانتظام. ووصف السجناء في سجن العقرب وهو أكثر جزء يحظى بتشديد أمني من سجن طرة في تقرير جديد كيف أنهم يضربون، ويحرمون من الطعام، ويحتجزون في زنازين بلا نوافذ لا يسمح حجمها الصغير بالنوم، ويحرمون من الأدوية.

منذ ما يقرب من عام رفعت ٧ منظمات حقوقية مصرية دعوى قضائية أمام القضاء الإداري تطالب فيها بإغلاق سجن العقرب ، قبل القضاء الدعوى لكن لم يصدر حتى الآن حكماً بخلق السجن . تبدو هذه فرصة سانحة حتى نتحدث قليلاً في هذا التقرير عن كم ضئيل من الفضاعات التي ترتكب في هذا السجن. يرتبط السجن بسوء السمعة بالمعارضين السياسيين في للنظام الحالي من سواء من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين أو حتى من الحقوقيين والصحفيين الغير مرتبطين بالجماعة ، علي ما يبدو فإن الحكومة تستخدم السجن شديد الحراس لعقاب الكثيرين ممن تراهم يمثلون خطراً علي الدولة بحسب الخطاب الرسمي للحكومة المصرية. بدأ سجن العقرب في التسعينات لكنه لم يلفت الأنظار إليه بشدة إلا فيما تلي ٢٠١٣ حيث أصبح كثير من الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان يتم احتجازهم فيه ، أمثلة كثيرة أشهرها هشام جعفر ومحمود شوكان وآخرون ما زالوا يقبعون في السجن شديد الحراسة إلي حد الآن .

قال اللواء إبراهيم عبد الغفار، المأمور السابق لسجن العقرب، في مقابلة تلفزيونية عام ٢٠١٢: "صمموه بحيث إن من يدخله لا يخرج منه حياً. صمموه للمعتقلين السياسيين". ويضم السجن حالياً - بحسب تقدير الأهالي - نحو ١٠٠٠ سجين، من بينهم معظم القيادات العليا للإخوان المسلمين، وأعضاء قيل إنهم ينتسبون إلى جماعة "الدولة الإسلامية" المتطرفة، ومنتقدون عدة لحكومة السيسي، بينهم صحفيون وأطباء.

شكل العقرب في الفترة التي تلت عزل الرئيس الأسبق محمد مرسي مكاناً مناسباً جداً من وجهة نظر السلطات المصرية لاحتجاز أعضاء جماعة الإخوان المسلمين خاصة قيادات الصف الأول والثاني ، لكن وبعد توسيع السلطة المصرية نطاق معارضيها تم إدخال

صحفيين وسياسيين ونشطاء حقوق إنسان إلي السجن شديد الحراسة . كان العقرب منذ نشأته في التسعينات سجنا لا يلتزم بالمعايير الأولية لحقوق الإنسان والتي وقعت مصر اتفاقيات لحمايتها وما يزال .

يرصد هذا التقرير في الجزء الأول تاريخ السجن نفسه ثم يعرج على الأطر القانونية المنظمة للسجون في مصر ، منها إلي شهادات وروايات أهالي معتقلي العقرب الحالة الصحية لذويهم داخل السجن ، أيضا يعرض التقرير تفاصيل حول القضية المعروضة الآن أمام القضاء والتي لا تعد الأولى لخلق هذا السجن .

تاريخ سجن العقرب

يعتبر سجن طرة شديد الحراسة هو آخر عنقود عائلة سجون منطقة طرة، والمعروف بسجن "العقرب"، وهو الأشهر بين نظرائه من السجون المصرية، ربما الاسم وحده يكفي لبث الرعب والخوف في نفس من يسمعه، أو ربما نوعية نزلائه منذ إنشائه والتي ضمت قيادات بارزة في الجماعة الإسلامية في التسعينات وحتى الصحفيون والنشطاء فيما تلي يوليو ٢٠١٣ وقيادات الصف الأول لجماعة الأخوان المسلمين.

سجن العقرب يقع ضمن مجموعة سجون طرة جنوب القاهرة، على بعد ٢ كم من بوابة منطقة سجون طرة الرسمية، إلا أن وضعه كسجن شديد الحراسة، وكآخر العنقود في سلسلة طرة الشهيرة، جعل موقعه، رغم أنه في مؤخرة السجون، مميزاً فهو محاط بسور يبلغ ارتفاعه سبعة أمتار وبوابات مصفحة من الداخل والخارج كما أن مكاتب الضباط تقع بالكامل خلف الحواجز والقضبان الحديدية. اقترح فكرة سلسلة السجون شديدة الحراسة مجموعة من ضباط الشرطة عقب عودتهم من بعثة تدريبية في الولايات المتحدة الأمريكية، واعتبرتها وزارة الداخلية فكرة خلاقة وكافية لسد ما اعتبرته عجزاً في سياستها مع الجماعات المسلحة بشكل خاص في عام ١٩٩١ بدأ وزير الداخلية السابق حسن الألفي ومجموعة من مساعديه - من بينهم اللواء حبيب العادلي مساعد الوزير لشئون أمن الدولة آنذاك - في تجهيز هذه الأفكار الأمريكية ووضعها على أولوية التنفيذ الفوري.

استغرق بناء السجن عامين تقريباً وتم الانتهاء منه في ١٩٩٣، يتكون السجن من ٣٢٠ زنزانية مقسمة على ٤ عنابر أفقية تأخذ شكل الحرف H، بكل زنزانية مصباح قوته ١٠٠ وات، ومن ناحية أخرى خصص الرسم الهندسي مساحة ٢٥ متراً في ١٥ متراً على شكل الحرف L بغرض التريض. لافتتاح الرسمي لسجن العقرب يوم ٢٦ يونيو ١٩٩٣، الذي حضره العادلي مساعد الوزير، كل عنبر، في شديد الحراسة، ينفصل بشكل كامل عن باقي السجن بمجرد غلق بوابته الخارجية المصفحة فلا يتمكن السجناء حتى من التواصل عبر الزنازين. وعن تسمية السجن باسم "العقرب" فإن التصميم الهندسي للسجن يشبه في صورته النهائية العقرب، إذا ما تمت رؤيته من الأعلى، ولا علاقة للمسمى بطبيعة تأمينه، أو كونه شديد الحراسة من عدمه. مر على سجن "العقرب" العديد من الأسماء البارزة من أعضاء الجماعة الإسلامية، أمثال عبود وطارق الزمر، وغيرهم من قيادات الجماعة، وشهد السجن المراجعات الفكرية للجماعة الإسلامية التي أفرزت خروج بعض أعضائها يحملون فكرة جديدة مستنيراً بعيداً عن العنف والتطرف الذي انتهجته الجماعة، ومن أمثلتهم الدكتور ناجح إبراهيم، ومن أبرز النزلاء الحاليين بسجن "العقرب" قيادات جماعة الإخوان، وعلى رأسهم محمد بديع، المرشد العام للجماعة، ونائب المرشد خيرت الشاطر، وعصام سلطان، وسعد الكتاتني، وصفوت عبد الغني، وعلاء أبو النصر، وصفوت حجازي، والوزيران السابقان أسامة ياسين، وباسم عودة، والدكتور محمد علي بشر، وزير التنمية المحلية السابق، والصحفي هشام جعفر، مدير مؤسسة "مدى" للدراسات الإعلامية.

حقوق السجين في الدستور والقوانين المصرية

إن الحرية والأمان الشخصي وحفظ الكرامة الإنسانية وحق التواصل والزيارة تؤدي إلي حفظ الروابط الاجتماعية والأسرية وقد كان اهتمام الدستور المصري بكل ذلك لارتباطه بالحقوق الأصلية للإنسان فجاءت نصوصه واضحة المعالم بما لا يدع مجالاً لتأويل أو الالتفاف فقد نصت المادة ٤١ من الدستور علي " أن الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس وفيما عدا حالات التلبس لا يجوز القبض علي أحد أو تقييد حريته بأي قيد أو صفة من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق و صيانة أمن المجتمع، ويصدر هذا الأمر القاضي المختص أو النيابة العامة و ذلك وفقاً لأحكام القانون ويحدد القانون مدة الحبس الاحتياطي" جاء نص المادة ٤١ من الدستور واضح الدالة وأعطى حرية الإنسان الشخصية مكانه أصيلة أحاطتها بسياج من الضمانات بأنها حق طبيعي.

وتأكيداً لهذه الضمانات أكد الدستور علي مجموعة من الحقوق والضمانات التي يجب الحفاظ عليها وقد راعي الدستور حالات القبض وأولاهها اهتماماً كبيراً ويرجع هذا الاهتمام إلي أن إهدار تلك الحقوق يترتب عليه الإخلال بمبدأ عام وهو أن الحرية الشخصية لا يجوز التعرض لها بأي شكل من الأشكال إلا في الحدود التي رسمت لها.

وقد جاءت المادة ٧١ من الدستور لتؤكد علي ذلك مضيئة حقاً آخر وهو حق الاتصال للمقبوض عليه فقد نصت هذه المادة علي أنه " يبلغ كل من يقبض عليه أو يعتقل بأسباب القبض عليه أو اعتقاله فوراً ويكون له حق الاتصال بمن يري إبلاغه بما وقع أو الاستعانة به علي الوجه الذي ينظمه القانون، ويجب إعلانه علي وجه السرعة بالتهمة الموجهة إليه وله ولغيره التظلم أمام القضاء بما يكفل الفصل فيه خلال مدة محددة، وإلا وجب الإفراج عنه حتماً "، وقد جاءت المادة ١٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية لتؤكد علي نص المادة ٧١ من الدستور حيث نصت علي أنه " يبلغ فوراً كل من يقبض عليه أو يحبس احتياطياً بأسباب القبض عليه أو حبسه ويكون له حق الاتصال بمن يري إبلاغه بما وقع والاستعانة بمحام ويجب إعلانه علي وجه السرعة بالتهمة الموجهة إليه ولا يجوز تنفيذ أوامر الضبط والإحضار وأوامر الحبس بعد مضي ستة أشهر من تاريخ صدورها ما لم يعتمد عليها قاضي التحقيق بمدة أخرى "

ومن ناحية أخرى فقد أكد الدستور علي مكانة الأسرة داخل المجتمع وعلي دور الدولة في الحفاظ علي هذه المكانة ، فقد نصت المادة ٩ علي أن " الأسرة أساس المجتمع ، قوامها الدين والأخلاق والوطنية.

وتحرص الدولة علي الحفاظ علي الطابع الأصيل للأسرة المصرية وما يتمثل فيه من قيم وتقاليد ، مع تأكيد هذا الطابع وتنميته في العلاقات داخل المجتمع المصري".

هذا و قد جاءت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ والخاصة بتنظيم السجون لتستأثر بالكثير من الحقوق والضمانات والتي روعي فيها ظروف السجين والمحبوسين احتياطيا والمعتقلين وراعت الظروف الإنسانية المحيطة بكل من الأسرة والسجين عامة بالرغم من وجود بعض الجوانب التي غفلتها والتي من بينها مراعاة جمع السجناء الأشقاء في سجن واحد وحق الزوج والزوجة في أن يجتمعا معا . . الخ من الجوانب الأخرى الخاصة بتدعيم الأواصر الأسرية بين السجين وأسرته.

أما عن حقوق السجناء في المواثيق الدولية فمنذ الحرب العالمية الثانية تقنين وتحديد حقوق الإنسان في معاهدات واتفاقيات. ففي عام ١٩٤٨، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفيما بعد تم اعتماد عهدين هما العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وينص هذان العهذان على أن السجناء لهم حقوق، حتى عند حرمانهم من حريتهم أثناء الاحتجاز. وينص العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية بالتحديد على أنه ينبغي معاملة السجناء المحرومين من حريتهم بإنسانية واحترام الكرامة الكامنة للشخصية الإنسانية ."

وفي عام ١٩٥٥ ، وضعت الأمم المتحدة في قواعدها الدنيا النموذجية لمعاملة السجناء معايير تتضمن مبادئ توفير الرعاية الصحية أثناء السجن. وأقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة الـ ٩٤ قاعدة الواردة في القواعد النموذجية الدنيا لحماية السجناء التي تحدد المتطلبات الدنيا للسجناء، وقد امتد في عام ١٩٧٧ تطبيقها ليشمل السجناء المحتجزين دون أن توجه إليهم أية تهم، أي في أماكن أخرى غير السجون. وقد عززت صكوك إضافية على مر السنين هذه القواعد الدنيا النموذجية لحماية المحبوسين. فاعتمدت الأمم المتحدة في ١٩٨٤ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. كما اعتمدت الأمم المتحدة في عام ١٩٨٥ القواعد الدنيا النموذجية لإقامة العدل للقصر – التي تدعى "قواعد بكين" ، لحماية المجرمين من صغار السن. وفي ١٩٨٨ و ١٩٩٠، اعتمدت الأمم المتحدة مجموعة المبادئ الخاصة بحماية كل السجناء الخاضعين لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن، والمبادئ الأساسية لمعاملة السجناء، على التوالي. وعلى المستوى الإقليمي، أقر المجلس الأوروبي القواعد الأوروبية للسجون في ١٩٨٧. وتعتبر معاهدات حقوق الإنسان الدول مسئولة عن أسلوب التصرف أو الفشل في التصرف. إن هيئات الأمم المتحدة والوكالات الإقليمية والوطنية وغير الحكومية مكلفة بمراقبة حقوق الإنسان. ويخضع أسرى الحرب للحماية بواسطة القانون الدولي الإنساني كما جاء في اتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩.

الخطاب الرسمي للدولة المصري فيما يتعلق بالعقرب

حينما صدر تقرير الـ ووتش الذي أشرنا إليه في المقدمة رفضته السلطات المصرية وشنت حملة إعلامية كبيرة لتشويه المنظمة واتهمتها أنها تتلقي تمويلات لتشوية سمعة مصر ، كان هذا هو الخطاب الرسمي من إعلاميين و رفضت الخارجية المصرية التعليق على التقرير، وقال أحمد أبو زيد المتحدث باسم الخارجية لبي بي سي "لا تعليق لدينا حول هذا التقرير". وقالت المنظمة إن سلطات السجن تمارس انتهاكات بشكل معتاد قد تكون أسهمت في وفاة بعض النزلاء. ونقلت المنظمة روايات عن أهالي ٣ من نزلاء لقوا حتفهم داخل السجن. وقال الأهالي إن السلطات منعت السجناء من تسلم أدوية ضرورية ورفضت النظر في أمر إفراج صحي مشروط ولم تحقق في وفاتهم. وقالت هيومن رايتس ووتش في التقرير إن السلطات في سجن العقرب الشديد الحراسة في القاهرة، الذي يحوي العديد من المعتقلين السياسيين، تمارس انتهاكات معتادة قد تكون أسهمت في وفاة ستة معتقلين على الأقل العام الماضي. ونقل موقع أصوات مصرية عن مصدر أمني بمصلحة السجن قوله إن ما يتردد عن وجود انتهاكات داخل السجن "ما هي إلا شائعات من أهالي السجناء السياسيين"، نافيا وجود أي حالات وفاة بين النزلاء بسبب "الانتهاكات". وأضاف المصدر أن هناك مشاكل تواجه إدارة السجن خلال فترات الزيارة بسبب التكديس "لكن سوف يتم حلها عن قريب". ونفى المصدر وجود أي انتهاكات أو تعذيب للسجناء داخل سجن العقرب.

لكن المنظمة الحقوقية أفادت بأن السلطات المصرية رفضت الرد على ما جاء في التقرير. وأفاد التقرير – الذي صدر في ٥٨ صفحة تحت عنوان "حياة القبور: انتهاكات سجن العقرب في مصر" – بأن موظفي سجن العقرب يضربون النزلاء ضربا مبرحا، ويعزلونهم في زنازين "تأديبية" ضيقة، دون أسرة أو مستلزمات نظافة شخصية أساسية، مع منع زيارات الأهالي والمحامين، وعرقلة رعايتهم الطبية. وقال جو ستورك، نائب مدير قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في هيومن رايتس ووتش: "سجن العقرب هو المحطة الأخيرة للمعتقلين في مسار القمع الحكومي، ويضمن إسكات الخصوم السياسيين وقتل آمالهم. ويبدو أن الغرض منه أن يبقى مكانا ترمي فيه الحكومة منتقديها ثم تنساهم".

وكانت السلطات المصرية قد شنت في يوليو ٢٠١٣ حملة اعتقالات في أعقاب عزل الجيش، بقيادة عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع آنذاك، محمد مرسي أول رئيس منتخب بعد انتفاضة ٢٥ يناير عقب مظاهرات شعبية حاشدة. ونقل التقرير عن أقارب سجناء قولهم إن الظروف في سجن العقرب تدهورت كثيرا في مارس/آذار ٢٠١٥، عندما عين السيسي – الذي انتُخب رئيسا في ٢٠١٤ – اللواء مجدي عبد الغفار وزيرا للداخلية. فقد حضر مسئولو وزارة الداخلية بين مارس/آذار وأغسطس/آب ٢٠١٥، جميع زيارات الأهالي والمحامين، بحيث أصبح السجن عمليا معزولا تماما عن العالم الخارجي. ومات في الفترة بين مايو وأكتوبر ٢٠١٥، ستة من نزلاء العقرب على الأقل، شُخِّص اثنان منهم بالسرطان وشخص ثالث بالسكري، بحسب التقرير. وقال الأهالي إن السلطات منعت البعض من تلقي العلاج أو تسلم الدواء في الوقت المناسب، ورفضت النظر في أمر الإفراج المشروط عنهم لأسباب

طبية، ولم تحقق في وفاتهم. ورفضت وزارة الداخلية - بحسب التقرير - في إحدى الحالات إمداد عصام درباله - العضو القيادي في "الجماعة الإسلامية" الذي كان مصابا بالسكري - بالدواء الموصوف له، رغم أوامر من قاض ومن النيابة بتوفيره، بحسب ما ذكره شقيق درباله وأحد المحامين. ورفضت السلطات ذلك حتى بعد مثول درباله في أغسطس/آب ٢٠١٥ أمام المحكمة، وكان يرجف وشبهه فاقد للوعي وغير قادر على وقف التبول، وفقا للتقرير. وقد مات درباله بعد ساعات من الجلسة.

واعتقلت السلطات، أو وجهت اتهامات إلى ٤١ ألف شخص في الفترة بين عزل مرسي ومايو/أيار ٢٠١٤، طبقا لإحصاء موثوق به، واعتقلت ٢٦ ألفا آخرين منذ بداية ٢٠١٥، على حد قول محامين وباحثين في مجال حقوق الإنسان. وأقرت الحكومة باعتقال نحو ٣٤ ألفا. وشيد هذا السجن عام ١٩٩٣ ويُعرف رسميا باسم "سجن طرة الشديد الحراسة"، وكان الهدف منه احتواء "المعتقلين وقائيا في قضايا أمن الدولة"، بحسب قرار إنشاء السجن.

روايات القمع اليومي

في تقرير نشر علي موقع التحرير الإخباري قالت منار طنطاوس زوجة المعتقل هشام جعفر "زوجي يعاني من مشاكل في البصر والبروستاتا، ومن حقه أن يتلقى العلاج اللازم، وهو ليس متهما بشيء، فكيف يحبس احتياطيا حتى الآن؟! ولا بد من أن تتحرك النقابة لإنقاذه وزملائه من سجن العقرب الذي يعتبر من أصعب السجون".

أيضا أكدت آية علاء، زوجة الصحفي المحبوس حسن القباني، أنها قدمت مذكرة لنقيب الصحفيين تطالبه بالتدخل لإخراج زوجها لأنه أتم مدة الحبس الاحتياطي سنتين، لذا فيجب العمل على إنقاذه من سجن العقرب اللعين، والذي يشبهه سجن "جوانتنامو" الذي يهين كرامة الإنسان، مطالبة بأن يتم غلق هذا السجن لما يشهده من انتهاكات لحقوق الإنسان.

بينما قال كارم يحيى، الصحفي بالأهرام والمشارك بالإضراب: "ما يحدث هو أمر خارج عن منطق التاريخ، فلم تعد هناك دول تعيش مأساة الحبس الاحتياطي غير المحدود المدة مثل التي نعيشها، ولا أستطيع أن أعبر عن مشاعر هشام جعفر والقباني وشوكان المحبوسين لكل هذه المدد وبشكل غير قانوني، وكنت أرجو أن يكون هناك تعاون واهتمام من مجلس النقابة بقضيتهم، لكن للأسف الشديد لا يوجد أي تعاون أو اهتمام".

نظمت نقابة الصحفيين المصرية في ٢٠١٦ إضرابا رمزيا للتضامن مع إضراب سجناء العقرب ، ومن جانبه، قال أسامة بيومي، المحامي وعضو التنسيق المصرية للحقوق والحريات، "سجن العقرب هو سجن للانتقام والتعذيب وليس للإصلاح والتهديب، كما أن أغلب السجناء بالعقرب محبوسون حبسا احتياطيا، ولمدد تتجاوز المنصوص عليها بالقانون، وهذا غير قانوني". جاء ذلك أثناء الإضراب الجزئي عن الطعام الذي بدأه الصحفيون، مساء

اليوم، تضامنا مع زملائهم من الصحفيين المحبوسين حسب احتياطيا ومنهم هشام جعفر، وحسن القباني، وشوكان.

أيضا وثق العديد من أهالي المعتقلين والمعتقلين أنفسهم شهادات شخصية حول الوضع الصحي للسجناء بشكل عام داخل السجن ، شملت تلك الشهادات معتقلين كثير منهم مجدي قرقر ، أحمد علي ، خالد سحلوب ، جهاد الحداد ، عصام الحداد ، أمين الصيرفي . أما فيما يتعلق بالزيارات قد وثقنا الشهادة التالية من بيان أسرة أهالي معتقلي العقرب للرد علي بيان المجلس القومي لحقوق الإنسان بعد زيارة السجن. حيث أكد البيان أن لا زالت مغلقة للأهالي والمحامين تماماً ولا صحة لما تداولته بعض الصفحات من فتحها. وعملية التضييق تزداد سوء يوماً بعد يوم في العقرب مع غلق الكانتيل والكافتيريا وقلّة طعام السجن المقدم للمعتقلين والأمس أبلغني الأخوة في النيابة أن هناك بعض القطط قد ماتت لعدم وجود بقايا طعام يقدمها لهم أحد مع انقراض الفئران تماماً. قرار غلق الزيارات في سجن العقرب وملحق المزرعة صدر من وزير الداخلية ولوائح مصلحة السجن تعطيه هذا الحق إذا رأي أن هناك دواعي أمنية يقدرها هو تستحق قرار الغلق و لكن عليه ان يطلب الإذن من النائب العام.وبالفعل تقدم وزير الداخلية بطلب للنائب العام يطلب فيه غلق الزيارات عن سجن العقرب وملحق المزرعة لدواعي أمنية سردها في الطلب.النائب العام صدق على طلب الغلق وأرسل خطاباً لجميع النيابات بعدم استخراج أي تصاريح للزيارات □

نضال أهالي المعتقلين

كانت لجنة من المجلس القومي لحقوق الإنسان قد زارت السجن في أكتوبر ٢٠١٦ وخلصت في تقرير قدمته للرأي العام لعدة نتائج ، لكن سرعان ما رد أهالي معتقلي العقرب والذين يخوضون معركة قانونية ويومية للدفاع عن حق ذويهم في الحياة . كان المجلس قد طلب زيارة قائمة من النزلاء المعروضة شكاوى سوء معاملتهم لكن إدارة السجن رفضت القائمة ولم تلتقي اللجنة سوي باسم واحد فقط منها ، قالت إدارة السجن لاحقا أن سبب عدم السماح هو عدم حصول اللجنة على التصاريح الأزمة لزيارة السجناء

وأكد المجلس، أنه بسؤال الوفد السجناء عن طبيعة شكاوهم أفادوا بأن ذلك أمر بينهم وبين إدارة السجن ويرفضون تدخل أي طرف، متابعا: "أما بالنسبة للنزيلة الرابع حسن القباني فقد رفض التحدث إلى وفد المجلس إضافة إلى عدم السماح بالتدخل في العلاقة بينه وبين إدارة السجن، وطالب وفد المجلس بزيارة عنابر السجن إلا أنه لم يتم السماح لهم بذلك لدواع أمنية". وذكر المجلس القومي لحقوق الإنسان، أن الوفد اختتم الزيارة بتفقد مستشفى السجن التي تلاحظ عدم وجود مرضى بها، كما اطلع على عدد من الملفات الطبية للمرضى من السجناء.

أجمع أهالي المحتجزين بسجن العقرب المصري، على تكذيب تقرير المجلس القومي لحقوق الإنسان المصري، الصادر عقب زيارته للسجن الخميس الماضي، والذي حرص فيه المجلس على تجميل وجه الشرطة المصرية وإيهام الشعب بحسن معاملة النزلاء.

عرض تقرير المجلس سبب الزيارة على أنه رداً على شكاوى أهالي ست من معتقلي قيادات الإخوان المسلمين، وبناءً عليه التقى المجلس في زيارته معتقلين من جناح ٢H فقط دوناً عن عنابر السجن الأربعة نظراً لما عرف عن هذا العنبر بأنه عنبر قيادات الإخوان، وتجاهلت زيارة المجلس باقي معتقلي السجن في عنابره المختلفة، على الرغم من أن أهالي المعتقلين على كافتهم تقدموا بشكاوى للمجلس، آخرها كانت شكاوهم الجماعية برقم (٣٥٩٥) بتاريخ ٦ يوليو ٢٠١٥، والتي وقع عليها قرابة السبعين من أهالي معتقلي العقرب على كافة انتماءاتهم وتوزيعاتهم داخل السجن.

استنكر بيان أهالي المعتقلين أيضا علي وفد مجلس حقوق الإنسان تجاهله الكامل لشكاوى الأهالي ، كما يسوؤنا تعامل المجلس مع سجن العقرب على أنه سجن لقيادات الإخوان المسلمين، على عدم صحة هذه الحقيقة و توظيفها لخدمة الصراع السياسي، إذ أن سجن العقرب ينقسم الى أربع عنابر (H1, H2, H3, H4)، كل منها مقسم لأربع أجنحة، بإجمالي ٣٢٠ زنزانية، بمتوسط ٣ أفراد لكل زنزانية باستثناء عنابره ذات الزنازين الانفرادية، بإجمالي يقارب الألف معتقل من كافة التيارات والانتماءات، وحتى الغير منتمين أيديولوجيا لأي فئة أو فريق سياسي. لذا، فإن زيارة المجلس لعنبر ٢H على اعتبار أنه عنبر قيادات الإخوان، مع تجاهل الشكاوى الخاصة بباقي السجن، هو تجاهل لحق هؤلاء السجناء في الإطلاع على شكاوهم وإجابتها، كما أننا كأهالي معتقلي العقرب نعتبرها

محاولة لتصدير الأمر للرأي العام بأن سجن العقرب لا يحتوى إلا على قيادات الإخوان المسلمين لتبرير التنكيل الذي يطالهم في السجن. نفى تقرير المجلس غلق الزيارات بشكل كلي، واستدل بدفاتر الزيارة الخاصة بالسجن، ونحن هنا نؤكد لحضراتكم أنه تم منع كافة الزيارات للمعتقلين السياسيين في العقرب بداية من مارس ٢٠١٥، واستمرت لمايو، ثم فتحت الزيارات لقرابة الثلاثة أسابيع، لتغلق مرة أخرى مع يونيو ٢٠١٥ (منذ منتصف شعبان تقريباً) واستمر الغلق حتى بدايات أغسطس (حتى ما بعد عيد الفطر). طوال تلك الفترة قدمت عدة شكاوى فردية، والشكاوى الجماعية لأهالي المعتقلين. تجاهل المجلس الشكاوى كلها طوال فترة غلق الزيارة، ثم زار السجن بعد فتح الزيارة للأهالي، ليقوم بالنفي التام لغلق الزيارات !

نص بيان أهالي المعتقلين أيضاً أنه يتم سحب التصاريح من الأهالي وتسجيل الأسماء إيهاماً بالزيارة ثم تركهم في شدة الحر حتى العصر ثم يطلبون منهم المغادرة أو التهديد بقوات الشغب. وذلك بما يعنيه، من دخول الأهالي لمنطقة الاستراحة، استلام السجن لتصاريح الزيارة، وجمع بطاقات إثبات الشخصية من الزائرين، وتسجيلها في دفاتر الزيارة للسجن، ثم صرف الأهالي وتهديدهم بمجندي الأمن المركزي ثم صرفهم وتهديدهم دون دخول الزيارة.

وكما طالب الأهالي المجلس و الجهات المعنية بالإطلاع على سجلات كاميرا مراقبة ساحة السجن و مكان استراحة الأهالي يوم ٢٦ مارس تحديداً حيث تم سحب كافة التصاريح من الأهالي و وعندما رفضوا المغادرة بدون استعادة تصاريحهم تم استدعاء قوات فض الشغب لترهيبهم و إجبارهم على المغادرة. كما أن المجلس لم يعلق على الإطلاق بشأن الفترات ما بين الزيارات والتي تصل إلى ثلاث أسابيع تتم فقط باستصدار تصريح من نيابة أمن الدولة العليا، على الرغم من أن الزيارات قانوناً تكون أسبوعية للمسجون و أن الوضع القائم في السجن الآن لا يتم بالاستناد إلى القانون بل إلى قرار من وزير الداخلية و النائب العام السابقين. بالإضافة إلى أن المجلس الموقر لم يحاول التواجد خلال أي من الزيارات القائمة ليتأكد من مدة الزيارة نفسها والتي هي قانوناً مدتها ساعة كاملة، في حين أنها تتم في العقرب لثلاث دقائق، على أقصى تقدير.

لم يتطرق مجلس حقوق الإنسان لواقع الزيارات من خلف حائل زجاجي، وعدم قانونيتها، خصوصاً للمسجونين احتياطياً والذين لم تصدر في حقهم أي أحكام على طول مدة حبسهم. الجدير بالذكر أيضاً أنه و بناء على قرار من النائب العام السابق هشام بركات لا يتم استخراج تصاريح الزيارة إلا من خلال نيابة أمن الدولة العليا و هو ما حرم العديد من الأهالي من الزيارة بالأصل لمن لا قضايا لهم أمام نيابة أمن الدولة العليا .. حيث ترفض النيابة الأخرى استخراج التصاريح و يرفض السجن إدخال أي زيارة إلا بتصريح من نيابة أمن الدولة العليا. لم يتطرق المجلس إطلاقاً لواقع منع مستلزمات الزيارات من أطعمة وألبسة وأدوية بما لا يخالف لائحة المسجون. على الرغم من أن شكوانا السابقة للمجلس ذكرنا فيها صراحة التجريد التام للزنازين منذ شهر مارس الماضي، تم تجريد الزنازين من بقية

المتعلقات الشخصية -القليلة من الأساس-، وترك لهم بدله السجن التي يتردونها فقط لا غير (تم سحب البدله الميري الإضافية، والملابس الداخلية، والمصاحف، وسجاجيد الصلاة، وتركت الزنازين على البلاط حرفياً. وحتى الآن فإن هذا الواقع مستمر، لم يسمح للأهالي بإدخال أي نوع من الألبسة أو الخيارات الشخصية، بالإضافة إلى أن واقع قبول الأطعمة موزي للغاية، حيث لا يقبل لكل مسجون الا ما يوازي ثلاثة ملاعق من الأرز، مع قطعة صغيرة للغاية من اللحم أو السمك أو ما وازاهما، توضع مختلطة في كيس من النايلون لتدخل للمعتقل بوضعها السيئ. ونذكر حضراتكم بأن الزنازين خالية تماماً من أي مستلزمات حياتية، من أطباق أو ملاعق، أو مستلزمات صحية او غيره،حتى أن تناول الطعام للمسجونين يكون بأيديهم، من ذلك الكيس الملقى على الأرض في واقع موزي ومهين للغاية.

قضية غلق سجن العقرب

في مارس الماضي قررت محكمة القضاء الإداري، برئاسة المستشار بخيت إسماعيل، نائب رئيس مجلس الدولة، تأجيل الدعوى المقامة من المحامي أسامة ناصف، وكيلة عن آية الله علاء حسني وآخرين، المطالبة بإغلاق سجن طرة شديد الحراسة رقم ٩٩٢ والمعروف باسم سجن العقرب، وتوزيع النزلاء على السجون الأخرى، لجلسة ٢٦ يونيو المقبل. وأصدرت هيئة مفوضي الدولة، بمحكمة القضاء الإداري، تقريراً قضائياً أوصت فيه المحكمة، بندب لجنة ثلاثية من الخبراء المختصين بمجالات الطب والهندسة وحقوق الإنسان بجامعة القاهرة، والاستعانة بما يرونه من خبراء في المجالات الأخرى ذات الصلة، لزيارة السجن ورفع تقرير للمحكمة عن حالته. وحدد التقرير مهمة اللجنة على أن تتمثل في إعداد تقرير حول سجن طرة شديد الحراسة ٩٩٢ "سجن العقرب" يتضمن مدى تهيئة منشآت السجن وملحقاته وخصوصاً مستشفى السجن من استقبال المحبوسين احتياطياً والسجناء فيه ومدى ملاءمته لتوفير معيشة مناسبة بداخله وقدرة استيعابه الحقيقية للسجناء وكذلك التأكد من توفير وسائل الحياة الكريمة من مياه نظيفة وطعام صحي ورعاية صحية، وغير ذلك من مستلزمات الحياة الأساسية.

واختصت الدعوى، التي حملت رقم ٣٩٣٩٩، كلا من رئيس الجمهورية بصفته ووزير الداخلية، وذكرت أن التصميم الهندسي لمباني السجن نفسه ضار بصحة الإنسان، حيث إنها عبارة عن مبانٍ خرسانية تمنع دخول الشمس والهواء، فضلاً عن وجود تعنت من قبل إدارة السجن تتمثل في منع دخول أدوية إلى المرضى أو الطعام ومنع التريض والزيارة، مشيرة إلى أن عدداً كبيراً من النزلاء تعرض لحالات تسمم بسبب الطعام الفاسد الذي تقدمه إدارة السجن. يؤكد تقرير هيئة مفوضي الدولة علي أن ادعاءات الدولة حول ما يحدث في العقرب كاذبة وأن السجن ضار جداً بالفعل بصحة السجناء. وظروف الاحتجاز فيه غير آدمية ولا تخضع لأبسط معايير حقوق الإنسان.

خاتمة

حاولنا في هذا التقرير إلقاء المزيد من الضوء الملقي بالفعل علي مأساة أحد أكثر السجون سيئة السمعة في مصر إن لم يكن في العالم . ضمنا نعرف أن العقرب هو كمثله غير من السجون المصرية تتكدس سجون مصر بأعداد تفوق قدرتها الاستيعابية ما جعل أوضاعها المتدهورة أصلاً تصل إلى مستوى غير مسبوق من الاستهلاك وإهدار الكرامة وتهديد صحة النزلاء، حيث تتهاوى مرافق السجون الأساسية وتنعدم الرعاية الصحية تقريباً بينما يفتقر النزلاء إلى أبسط إمكانيات الحياة الصحية والنظافة الأساسية، في الوقت الذي يعانون فيه سوء معاملتهم هم وزائروهم وعدم السماح بإدخال الملابس والأغطية والأطعمة لهم من خارج السجن رغم عدم توفرها للسجناء بالداخل. وتكاد الأوضاع في بعض الأحوال تقترب مما كان عليه الحال في القرون الوسطى، حيث كانت إساءة المعاملة والتعذيب والحرمان من الطعام والرعاية الصحية هي سمات طبيعية لحياة السجون، الأمر الذي يثير التساؤل حول أسباب تردي أوضاع السجون المصرية بهذه الحالة بعد أكثر من قرنين من بداية الدولة الحديثة في مصر، وفي انتهاك واضح للقواعد واللوائح المنظمة للسجون في مصر.

تكمن مأساة السجون المصرية في غياب أي نوع من الرقابة والتفتيش الدوري من قبل الجهات التي يخول لها الدستور التفتيش على السجون ، في ظل غياب أي شكل من أشكال الرقابة على السجون لا يمكن أن تتحسن أوضاعها فالنيابة العامة لا تقوم بدورها وواجبها القانوني بالتفتيش على السجون مرة على الأقل شهرياً وبشكل مفاجئ، وآخر تفتيش قامت به النيابة العامة مر عليه عام كامل وقد كان بتاريخ ٦ أبريل ٢٠١٥ وقام فريق النيابة العامة حينها بتفتيش ٩ سجون بمختلف أنحاء الجمهورية، بالإضافة إلى تفتيشهم أقسام الشرطة بالقاهرة والجيزة وأصدر النائب العام بياناً عن نتائج التفتيش وأمر بالتحقيق فيما ورد من ملاحظات بتقارير التفتيش التي لم توفر المعلومات الكافية بشأن ظروف أماكن الاحتجاز والأوضاع المادية لها. كان هذا منذ عام، وخلال هذه الفترة وإلى الآن لم تقم النيابة العامة بإجراء تفتيش على السجون ولم تصدر أية بيانات من النائب العام عن أوضاع السجون وأقسام الشرطة.

مصادر

١- المصري اليوم ، ملف ، العقرب مقبرة السجناء
<https://www.almasryalyoum.com/news/details/905388>

٢- الوطن ، القضاء الإداري يؤجل قضية غلق سجن العقرب لـ٢٦ يونيو
<https://www.elwatannews.com/news/details/3136766>

٣- اليوم السابع ، نتائج زيارات لجنة حقوق الإنسان لسجن العقرب.
<https://bit.ly/2OYhonH>

٤- اليوم السابع ، معلومات أمنية حول سجن العقرب
<https://bit.ly/2L2O5gT>

٥- بيان رابطة أسر معتقلي العقرب للرد على تقرير المجلس القومي لحقوق الإنسان
<https://bit.ly/2MbkSp4>

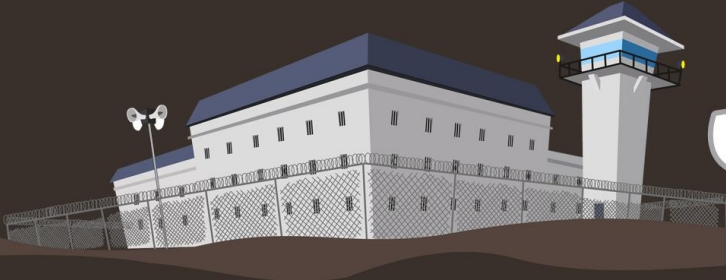
٦- تقرير هيومان رايتس ووتش
<https://www.hrw.org/ar/report/2016/09/27/294482>

٧- المصري اليوم ، سجن العقرب نظام أمريكي تحول من قبلة المعتقلين إلى نهاية الإسلاميين.
<https://www.almasryalyoum.com/news/details/790126>

٨- نون بوست ، المقبرة نظرة من داخل سجن العقرب
<https://bit.ly/2vZWGLv>

٩- نون بوست، كيف يموت المعتقلون المصريون في سجن العقرب؟
<https://bit.ly/2M6Va4Z>

سجن 992 شديد الحراسة سجن العقرب أغلقوا المقبرة



حرية الرأي والتعبير

حرية الرأي والتعبير هي أحد أهم الحقوق الأساسية التي نصت عليها المواثيق الدولية والدساتير لبناء مجتمعات ديمقراطية متطورة قادرة على احترام مواطنيها ودعم التطور الفكري الإنساني لأفرادها، وبعد ثورة يناير ٢٠١١ صار الحديث عن أي انتقال ديمقراطي لا يصح بدون رصد ومناهضة سياسات القمع المنهجي والغير دستوري لحرية الرأي والتعبير، ومن هنا تم رصد برنامج خاص للتعبير الرقمي عن قضايا حرية الرأي والتعبير في مصر وتناولها وتوثيق الانتهاكات والدفع بعجلة احترام حرية الرأي والتعبير من خلال تشريعات وسياسات وممارسات أكثر ديمقراطية وانحيازاً لحقوق الإنسان.



HRDO
PDF
STUDIES
ONLINE

